خاتمة

نحو نظرة تكاملية في التفسير

من الطبيعي أن تشغل أتجاهات التفسير العلمي هذا الحيز الضخم من فكر العلماء والفلاسفة على السواء فقد أدركوا أنه لا يمكن قبول مقولة العلم الا بالمنهج ولا تحقيق للتقدم الا بالتفسير العلمي ، من ثم صارت أمهم متقدمه وصرنا ننتمي الى الأمم المتخلفة — النامية — والمغزى الحقيقي لأختلاف فلاسفة العلم حول أتجاهات التفسير العلمي أنه أصبح شغلهم الشاغل فهم أنشغلوا بالعلم وسعوا اليه ، وعملوا به وأنشغلنا بالخرافات فسعت الينا وعشنا في رغدها ونعيمها .

وتستلزم العملية الأستقرائية القيام بعملية وصف للظواهر، والأستحثان الأستقراء ومن ثم التعميم فالوصف هو قاعدة يقوم عليها الأستقراء في أطار من الفهم لما يحدث من وقائع طبيعية أو أجتماعية التي لا تحدث منعزلة عن بعضها بل هي شبكة متداخلة مترابطة تحكم سيرها في تداخلاتها روابط علية حيث يصعب ان نفسر عنصرا او واقعة بمعزل عن غيرها ، فهناك علاقات وظيفية تجمعها جميعا في تلك الشبكة التي لا تنفصم واذا كان المعارضون للاستقراء يحتجون بان طرائق العلم المعاصر ومناهجة هي فروض صورية تقوم على منطقية رمزية ، فاننا ناخذ برأي وليم نيل في نظريتة الاستقرائية حيث قسم الاستقراء الى أستقراء أولي يهدف الى اكتشاف القوانين المعبرة عن صور الاطرادات القائمة في الطبيعة واستقراء ثانوي يعنى بالنظريات والفروض الصورية التفسيرية وتقول مع رسل انه ينبغي ان نقبل مبدأ الاستقراء لانه من المبادئ العامه للعلم وضيف أن القوانين العلمية التي تنبني على استقراءات هي قوانين صادقة ولا يتعارض هذا مع قبول هذه القوانين الاستقرائية للمراجعة والتصحيح الدائم ، وان ننظر الى التفسيرات القائمة على استقراءات باعتبارها احد طرائق البحث العلمي ومستوياته ولا يتناقض ذلك مع الفروض الصورية التي تتطلبها طبيعة البحث في مجال الذرة مثلا كمنهج ملائم لدراستها لانها مستوى اخر من مستويات البحث العلمي ذات طبيعة

أستنباطية فلكل من المنهجين وسائله وأدواته ، وليس العزل من مناهج وطرائق البحث ، فالدراسة العلمية للظواهر قد تحتاج في أحد مراحل تفسيرها الى الأستعانة بالمنهج الأستقرائي ثم الانتقال الى المنهج الفرض الصوري وقد تتطلب البدء بالمنهج الفرضي الصوري ثم العودة مرة أخرى الى المنهج الأستقرائي لأستكمال دراسة جانب من جوانبها أو لأجراء مزيد من الملاحظات والمقارنات والتعميمات التي تفيد المنهج الصوري في أستنباطاته . والتفسير يهدف الى الكشف عن علل وقوع الحوادث في الطبيعة والمجتمع الانساني ، فأن قلنا أن الواقعة (أ) هي علة الواقعة (ب) فأن الواقعة (أ) في حقيقتها واقعة كلية تنطوي على عدة وقائع جزئية أوهي مجموعة من عمليات متداخلة متشابكة وهو ماينطبق على الواقعة (ب) أيضا بمعنى أننا نرى أنه ينبغي عند تفسيرنا لعله حدوث واقعة معينة أن نضع في أعتبارنا علاقتها بغيرها من الوقائع في ناحية والترابط الزماني ، المكاني ، من ناحية أخرى التي تؤثر في مسارها وتفضي في حالات كثيرة الى وجود معلولات وليس معلولا واحدا وهذه الأخيرة قد تؤدي بدورها الى قيام علل كثيرة تفضي الى معلول واحد فحسب ، وقد تؤدي هذه العلل فيما بينها الى قيام مجموعة وقائع تكون بمثابة علل لوقائع أخرى . وكل واقعة من وقائع هي في حقيقتها مجموعة عمليات تترابط فيما بينها بترابطات وظيفية متبادلة وأذا كان التفسير السائد في العلوم الذرية هي تفسيرات ذات صيغ أحصائية فليس هذا معناه أن تطرح جانبا التفسير العلمي للظواهر لأن ليس هناك مايمنع أن نكشف عن العلاقات العملية التي تربط بين حركة الجزئيات أوفقراتها مع تزايد التراكمية العلمية) والتفسيرات الأحصائية في صورتها القائمة هي عنصر من عناصر المكونات المنطقية والوظيفية للتفسيرات العلمية . ومن ثم نرى أن نظرية كارل همبل في التفسير تستجيب لمتطلبات البحث العلمي على المستوى الأستنباطي وعلى المستوى الأستقرائي الأحتمالي ولا نختلف معه الا في مرادفته بين التفسير والتنبؤ وقد أوردنا الدلائل التي تبين قبولنا للتنبؤ كعملية منهجية للتفسير لكنها

تختلف عنه ، كما أننا نرى أن نظرية كارل همبل في العلوم الاجتماعية تأتي متكاملة العناصر في خصائصها وطبيعتها وهو محتوى النظرة التكاملية في التفسير التي نعتقد أنها صيغة موضوعية تتناسب مع طبيعة البحث في العلوم الطبيعية والاجتماعية المعاصرة .